

نائما ولا يركب ويستريح ولا يمشي ولا يركب ولا يمشي ولا يركب ولا يمشي
 قلت وهو شرط الاستداف في شرطيتها وركنيتها ويشترط
 لصحة ادائها المفروض ما معرفة كقيمتها يعني صفة الصلاة
 وذلك بمعرفة مقيده ما فيها اي ما في جملة الصلوات من
 الخصال اي الصفات الفرضية يعني كونها فرضا فيعتقد
 افراض ركعتي الفجر واربع الظهر وهكذا باقى الصلوات
 المفروضة فيكون ذلك على وجه يميزها عن الخصال اي
 الصفات المسنونة كالسنن الرواتب وغيرها باعتبار
 سنية ما قبل الظهر وما بعده وهكذا وليس المراد ولا
 الشرط ان يميزها اشتملت عليه صلاة الصبح من الفرض
 والسنة مثل اعتقاد فرضية القيام وسنة الشاهد
 والتسبيح واعتقاد المصلي انما ان ذات الصلوات
 التي يفعلها كلها فرض كما اعتقده ان الاربع في المغرب
 فرض ويصلي كل ركعتين بانفرادهما ويا في ثلاث ثم
 ركعتين في المغرب معتقدا فرضية الخمس حتى لا يتقل
 بمفروض لان النقل يتادى بنية الفرض اما الفرض
 فلا يتادى بنية النقل كما في التيميم والمرئد والخلاصة
 ثم يته على الاركان وغيرها فقال والاركان المنطق
 عليها من المذكورات التي عملتها فيما قدمناه باكثر

من سبعة وعشرين اية وهي القيام والقراءة والركوع والسجود
 وقيل الصلوات الخمس مقادرا والتشهد ركن ايضا
 وقيل شرط وقد بينا شجرة الخلاف فيه وقيل التحريم ركن
 ايضا وبقية اى المذكورات شرائط بعضها شرط لصحة
 الشرع في الصلاة وهو ما كان فارجها وهو الطهارة
 والحدت والحث وسنة العورة واستقبال القبلة
 والوقت والنية والتحريم وغيره شرط لرواها صحتها
 وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وله الشكر على التوفيق
 لجعلنا بعد الترتيب **فصل** في معلقات الشروط
 وفروعها تجوز الصلاة اي تصح على اليد بكسر اللام و
 سكون الباء الموحدة **وجبه** الا على طاهر ووجبه
الاسفل نجس بنجاسة مانعة لانه لثامته كوثين و
 كلوع تخين يمكن فصله لو حين واسفله نجس تجوز
 الصلاة على الطاهر منه عندهما خلافا لابي يوسف
 لانه كشيئين فوق بعضهما وتصح الصلاة على ثوب
 طاهر وبطائنه نجسة اذ الان غير مضرب لانه كوثين
 فوق بعضهما وتصح على طرف طاهر من بساط او طاهر
 او ثوب فان تحرك الطرف النجس بحركته لانه ليس
 متلبسا به على الصحيح ولو نجس احد طرفي عامته